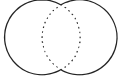


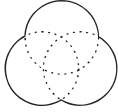
## نظرة عامة



الشفافية:

100/ 42

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)



مشاركة الجمهور:

100/ 15

الرقابة على الموازنة:

100/ 53

## نبذة عن المسح

سيكون للقرارات المعنية بالموازنة الحكومية - الضرائب المفروضة، والخدمات التي يجب تقديمها، ومقدار الديون التي يجب تحملها - عواقب وخيمة على جميع أفراد المجتمع. وإذا وفرت الحكومات المعلومات والقنوات اللازمة للجمهور لتمكينه من المشاركة في هذه القرارات، يمكننا أن نضمن بصورة أفضل أن الأموال العامة ستُنفق على تحقيق المصالح العامة.

إن مسح الموازنة المفتوحة هو أداة البحث الوحيدة في العالم التي تتميز بكونها مستقلة وقابلة للمقارنة وقائمة على الحقائق وتستخدم المعايير المتفق عليها دوليًا لتقييم إمكانية وصول الجمهور إلى معلومات موازنة الحكومة المركزية؛ والفرص الرسمية المتاحة أمام الجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية؛ ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة، مثل: الهيئات التشريعية ومكاتب التدقيق الوطنية، في عملية الموازنة ذاتها.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار الثامن من مسح الموازنة المفتوحة 120 دولة.

يُرجى زيارة [www.internationalbudget.org/open-budget-survey](http://www.internationalbudget.org/open-budget-survey) لمعرفة المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة (OBS) الكامل، والتقارير العالمية والإقليمية لعام 2021، والنتائج المعنية بجميع البلدان التي شملها المسح، ومستكشف البيانات.

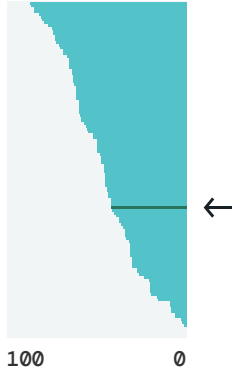
## الشفافية

يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام 109 مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من 0 إلى 100. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.

حصل تونس على درجة شفافية 42 (من 100)

### مقارنة درجة الشفافية تونس مع الدول الأخرى

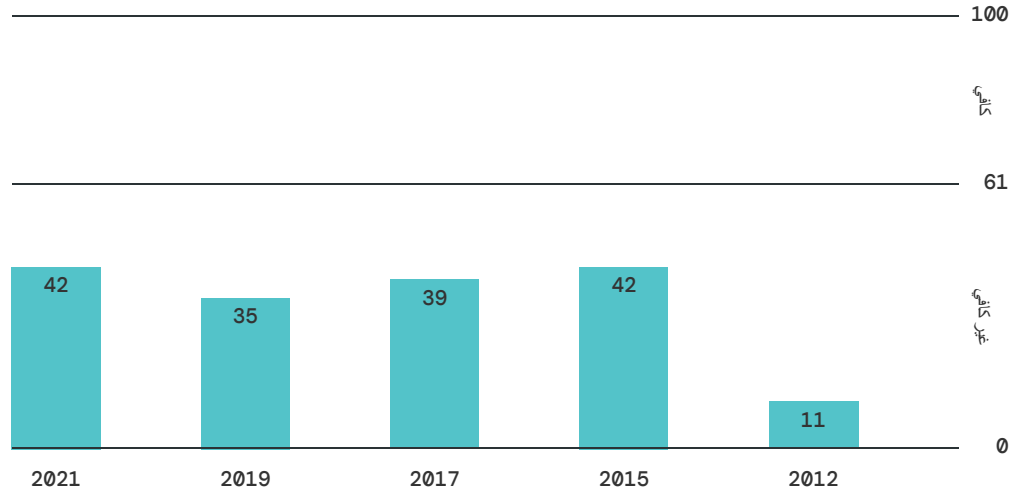
ترتيب تونس: 74 من 120 دولة



| الدرجة | الدولة                   | الدرجة |
|--------|--------------------------|--------|
| 45     | المعدل العالمي           |        |
| 61     | الأردن                   |        |
| 48     | المغرب                   |        |
| 43     | مصر                      |        |
| 42     | تونس                     |        |
| 23     | المملكة العربية السعودية |        |
| 9      | لبنان                    |        |
| 6      | العراق                   |        |
| 3      | الجزائر                  |        |
| 2      | قطر                      |        |
| 1      | السودان                  |        |
| 0      | اليمن                    |        |

100 كافي 61 غير كافي 0

## كيف تغيرت درجة الشفافية في تونس بمرور الوقت؟



## توفر وثائق الموازنة للجمهور

| KEY  |
|--|
| ● متاح للجمهور   |
| ● تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط |
| ○ لم يتم إنتاجه  |

| الوثيقة                         | 2012 | 2015 | 2017 | 2019 | 2021 |
|---------------------------------|------|------|------|------|------|
| البيان التمهيدي للموازنة        | ○    | ○    | ○    | ○    | ○    |
| مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية | ●    | ●    | ●    | ●    | ●    |
| الموازنة المقررة                | ●    | ●    | ●    | ●    | ●    |
| موازنة المواطنين                | ○    | ●    | ●    | ●    | ●    |
| التقارير السنوية                | ●    | ●    | ●    | ●    | ●    |
| المراجعة نصف السنوية            | ○    | ○    | ○    | ○    | ○    |
| تقرير نهاية السنة               | ●    | ●    | ●    | ●    | ●    |
| تقرير التدقيق                   | ●    | ○    | ●    | ●    | ●    |

## ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها تونس للجمهور؟

| KEY          |   |
|--------------|---|
| 100 / 61-100 | ● |
| 100 / 41-60  | ● |
| 100 / 1-40   | ● |

| وثيقة الموازنة الرئيسية         | الغرض من المستند ومحتوياته  | السنة المالية التي تم تقييمها | درجة محتوى المستند   |
|---------------------------------|---|-------------------------------|----------------------|
| البيان التمهيدي للموازنة        | كشف المعلمات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.  | 2021                          | لم يتم إنتاجها       |
| مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية | المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة. | 2021                          | 52                   |
| الموازنة المقررة                | الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.  | 2020                          | 83                   |
| موازنة المواطنين                | إصدار مبسط وأقل فنية لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.   | 2020                          | 42                   |
| التقارير السنوية                | تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.   | 2020                          | 67                   |
| المراجعة نصف السنوية            | تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.   | 2020                          | لم يتم إنتاجها       |
| تقرير نهاية السنة               | يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.   | 2019                          | 33                   |
| تقرير التدقيق                   | صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.   | 2018                          | تم نشره في وقت متأخر |

درجة الشفافية في تونس (42) لعام 2021 أعلى بشكل معتدل من من الدرجة التي حصل عليها في عام 2019

## ما الذي تغير في عام 2021؟

عمل تونس على زيادة إتاحة المعلومات حول الموازنة عن طريق ما يلي:

- زيادة المعلومات المتوفرة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

## التوصيات

يجب على تونس وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر تقرير التدقيق على الإنترنت في الوقت المناسب.
- إصدار ونشر البيان التمهيدي للموازنة والمراجعة نصف السنوية على الإنترنت في الوقت المناسب.

- يجب تضمين معلومات في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية: توضيح كيف تؤثر مقترحات السياسة الجديدة على الإيرادات؛ تقديم المالية للحكومة المركزية (سواء من الميزانية أو من خارج الميزانية) على أساس موحد؛ تقديم تقديرات للتحويلات إلى الشركات العامة والأنشطة شبه المالية والالتزامات الطارئة والإيرادات المخصصة.
- يجب تضمين معلومات في تقرير نهاية العام عن: تقديرات النفقات حسب التصنيفات الإدارية والوظيفية، وكذلك حسب البرنامج الفردي؛ تقديرات الفروق بين توقعات الاقتصاد الكلي الأصلية للسنة المالية والنتيجة الفعلية؛ والاختلافات بين التقديرات الأصلية للمدخلات / النتائج غير المالية والنتائج الفعلية.
- يجب تحسين شمولية موازنة المواطن من خلال الطرق التالية: توزيع نسخ من موازنة المواطن عبر وسائل إضافية للنشر، وإنشاء آليات يمكن الوصول إليها لتحديد متطلبات الجمهور بخصوص معلومات الموازنة الواردة في موازنة المواطن، ونشر النسخ الخاصة بـ "المواطنين" من وثائق الموازنة الرئيسية الأخرى المنشورة خلال دورة الموازنة

# مشاركة الجمهور

إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كما يُقيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام ١٨ مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية وتحسب درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100،

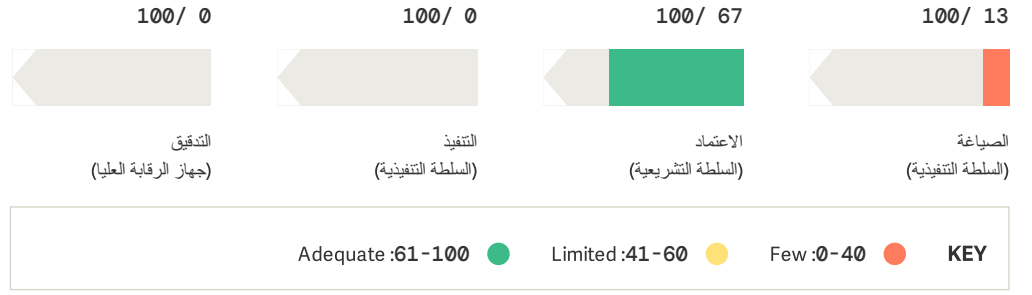
الدرجة التي حصل عليها تونس في المشاركة العامة هي 15 (من 100)

## مقارنة مشاركة الجمهور في تونس مع الدول الأخرى

|     |                          |
|-----|--------------------------|
| 14  | المعدل العالمي           |
| 19  | مصر                      |
| 15  | تونس                     |
| 7   | المغرب                   |
| 4   | الأردن                   |
| 4   | السودان                  |
| 0   | الجزائر                  |
| 0   | العراق                   |
| 0   | لبنان                    |
| 0   | قطر                      |
| 0   | المملكة العربية السعودية |
| 0   | اليمن                    |
| 100 | كافي                     |
| 61  | غير كافي                 |
| 0   | غير كافي                 |

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى [مراجعة هنا](#)

## حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة



### التوصيات

أنشأت وزارة المالية في تونس المداولات التمهيدية للموازنة أثناء صياغة الموازنة ولكن لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة مع ضرورة إيلاء الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لرصد تنفيذ الموازنة.
- توسيع الآليات أثناء صياغة الموازنة لتشترك فيها أي منظمة من منظمات المجتمع المدني أو أي فرد من الجمهور الراغب في المشاركة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

أنشأ مجلس نواب الشعب الخاص بتونس جلسات استماع عامة المتعلقة بالموافقة على الموازنة السنوية. وبعد حلها في 30 مارس 2022، أصبح من الضروري إعادتها إلى وضعها السابق من أجل استعادة الضوابط والتوازنات الرقابية العادية لعملية الموازنة الخاصة بتونس. إضافة إلى ذلك، بعد إعادته إلى وضعه السابق، ينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذ الإجراءات التالية لتحسين فرص مشاركة الجمهور

- السماح لأي فرد من الجمهور أو أي من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم خلال جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

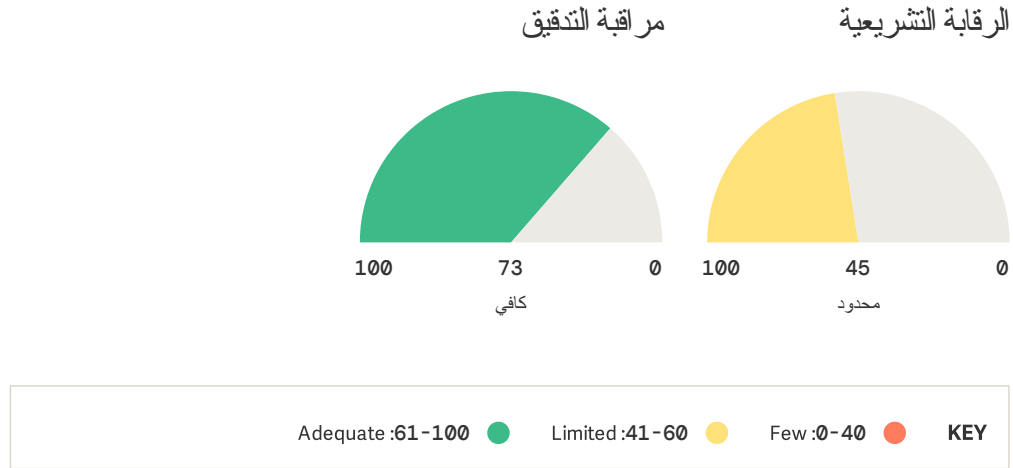
يجب على ديوان المحاسبة في تونس وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

# الرقابة على الموازنة

يتناول مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تقوم به الجهات التشريعية ومؤسسات التدقيق العليا (SAIs) في عملية الموازنة ومدى قيامها بالرقابة؛ ويتم تسجيل درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100 وفقاً لـ 18 مؤشراً يتمتعون بنفس القدر من الأهمية. إضافةً إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكملية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر المربع أدناه).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في تونس رقابة محدودة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة 53 (من 100). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:



## Recommendations

عندما كانت مجلس نواب الشعب في تونس في جلسة، تولت رقابة كافي خلال مرحلة التخطيط لدورة الميزانية ولم تتولى رقابة أثناء مرحلة التنفيذ. بعد حلها في 30 مارس 2022، أصبح من الضروري إعادة مجلس نواب الشعب في تونس إلى وضعه السابق من أجل استعادة الضوابط والتوازنات الرقابية العادية لعملية الموازنة الخاصة بتونس. إضافة إلى ذلك، وبعد إعادته إلى وضعه السابق، ينبغي إعطاء الأولوية لاتباع الإجراءات التالية لتحسين الرقابة التشريعية.

- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها على الإنترنت.
- وعلى الصعيد العملي، يجب الحرص على استشارة مجلس النواب قبل أن تحول السلطة التنفيذية الأموال المحددة في الميزانية المقررة بين الوحدات الإدارية؛ أو أن تتفق أي عائد غير متوقع؛ أو أن تقلل الإنفاق بسبب نقص الإيرادات خلال سنة الميزانية.
- يتعين على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجها على الإنترنت.



من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل ديوان المحاسبة في تونس، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

### الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

تونس ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

# المنهجية

---

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى 31 ديسمبر 2020 في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2021.
- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراءه في كل دولة بواسطة خبير استشاري مستقل في الموازنة:  
كريم طرابلسي  
إستشاري  
32, شارع جلولي فارس، النصر 1، أريانا، تونس، 2037  
krimtrabelsi@gmail.com
- ولزيادة تعزيز البحث، يقوم أيضاً خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة، بالإضافة إلى ممثل عن وزارة المالية في تونس